

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤٠٨

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، يوم الاثنين ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٧، الساعة ١٥/١٥

الرئيس: السيد أليكسي بورودافكين.....(الاتحاد الروسي)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-11460(A)



* 1 7 1 1 4 6 0 *

الرئيس (تكلم بالروسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٤٠٨ لمؤتمر نزع السلاح.

كنتُ أوضحت في الجلسة العامة السابقة بعد الظهر أننا سنشرع في الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر. لدينا متحدثان على قائمتنا لهذا اليوم. اسمحوا لي بأن أعلق الاجتماع لوهلة للترحيب بمتحدثنا الأول، معالي وزير الخارجية وشؤون المبتعثين الأردني، السيد أيمن الصفدي.

عُلمت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعلن استئناف الجلسة. الزملاء الأعزاء، السيدات والسادة، أود الترحيب بحفاوة بضيفنا الكريم الأول، معالي وزير الخارجية وشؤون المبتعثين، السيد أيمن الصفدي. شكراً معاليكم على قدومكم لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح اليوم. تفضلوا مشكورين.

السيد الصفدي (الأردن): شكراً سيدي الرئيس السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(تكلم بالإنكليزية):

الإخوة الأعزاء، بداية اسمحوا لي أن أتقدم إلى السيد الرئيس بمشاعر التعزية بوفاة السفير تشوركين.

(تكلم بالعربية):

بسم الله الرحمن الرحيم يسرني أن أتقدم إليكم السيد الرئيس بالتهنئة على رئاسة أعمال مؤتمر نزع السلاح وأؤكد ثقتنا بقدرتكم على إدارة أعمال المؤتمر بنجاح وتحقيق ما نصبو إليه جميعاً من أهداف نبيلة تخدم مستقبل إنسانيتنا المشتركة.

السيد الرئيس، اضطلع هذا المؤتمر بدور هام في التفاوض المتعدد الأطراف واستطاع التوصل إلى نتائج ساهمت في وضع أسس عالمية متوافق عليها في مجال نزع السلاح إلا أنه لم يستطع وللأسف وعلى مدى أكثر من عقدين من المضي قدماً في تنفيذ ولايته بالتفاوض والتوصل إلى صكوك قانونية ملزمة في مجال نزع السلاح بسبب غياب التوافق حول برنامج عمل هذا المؤتمر.

ورغم الصورة التي قد يراها البعض قاتمة إلا أن الأردن ما زال يؤمن بإمكانية تجاوز العقبات التي تعترض نجاح هذا المحفل المهم وذلك من خلال حوار شامل يراعي شواغل الأطراف جميعاً ويوفق بين مختلف الآراء ويفضي نهاية إلى تعزيز ثقة المجتمع الدولي بمؤتمر نزع السلاح محفلاً وحيداً حتى الآن للمفاوضات متعددة الأطراف لنزع السلاح ومنع الانتشار. ما أنجزه المؤتمر في السابق من صكوك هامة وفي ظروف وتحاذبات دولية لا تقل تعقيداً واستقطاباً عما يشهده عالمنا اليوم يمنح الأمل في إيجاد الدافع الحقيقي لتحقيق انفراج جديد بما يراعي اهتمامات جميع الدول وبما يسهم في تعزيز الأمن والسلم الدوليين ويتطلع الأردن إلى انفراج آخر يتصل بتوسعة عضوية المؤتمر بما يجعله ممثلاً أو أكثر تمثيلاً لإرادة الجميع ومصالحهم أسوة بكافة المحاور الدولية الرئيسة.

ونقول إنه لم يعد من المقبول أن يبقى هذا المحفل الذي يعالج أحد أهم القضايا الدولية متعددة الأطراف أن يبقى نادياً يغلق أبوابه أمام دول كثيرة ترغب في أن تنضم وتستطيع أن تسهم في خدمة أهدافه النبيلة.

السيد الرئيس، يواصل الأردن عمله بشكل جاد لتحقيق مبدأ الأمن للجميع عبر السعي نحو تحقيق عالمية جميع المعاهدات الرئيسة التي تعنى بانتشار أسلحة الدمار الشامل ونزعها والمساهمة الفاعلة في كل الجهود الدولية لنزع السلاح وخصوصاً فيما يتعلق بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد كما تعلمون صراعات طال أمدتها ونزاعات جديدة تشكل خطراً داهماً ليس فقط على المنطقة ومستقبلها ولكن على المجتمع الدولي برمته وعلى مستقبلنا المشترك.

وقد تجلّى التزام بلادي المبدئي بهذا النهج عبر التصديق على جميع الصكوك الدولية الخاصة بنزع السلاح ومنع الانتشار فضلاً عن دعمنا المتواصل لجهود إدخال اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ وقد ساهمت استضافة المملكة في عام ٢٠١٤ للتمرين الميداني المتكامل للجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية في إحراز تقدم ملموس في تطوير قدرات التفتيش الموقعي للجنة بما ساهم في تمكينها من استكمال قدرات التحقق الخاصة بها واستمرت المملكة في التعاون مع اللجنة حيث استضافت أكثر من ٩٠ خبيراً دولياً في التدريب الخاص بالصحة والسلامة والأمن في منطقة البحر الميت بداية الشهر الجاري.

سيدي الرئيس، السادة الحضور، ستستمر المملكة بالقيام بدور رئيس في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة والعالم وستعمل مع المجتمع الدولي على إيجاد حلول سلمية لما يعصف بالمنطقة من نزاعات شردت الملايين وتسببت بكارث إنسانية لمئات الآلاف من سكانها، سيستمر الأردن في العمل على إيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين الذي يؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية وبحقق الأمن والقبول لإسرائيل في آن وسيستمر الأردن في العمل مع جميع الشركاء على إيجاد حل للأزمة السورية ينهي معاناة الشعب السوري الشقيق ويؤدي إلى حل يقبله السوريون ويحقق طموحات الشعب السوري وإننا إذ نشكر المجتمع الدولي على وقوفه إلى جانب الأردن في تلبية احتياجات ما يزيد عن ١٣٠٠٠٠٠ لاجئ فإننا نؤكد أيضاً أن تلبية الاحتياجات التنموية لهؤلاء اللاجئين هو استثمار أيضاً في أمننا المشترك لأن عدم توفير التعليم وعدم توفير التمكين والتدريب وعدم إشعار مئات الآلاف من الأطفال بأنهم جزء من مجتمعنا الإنساني سيؤدي إلى تغول بيئة اليأس وبيئة القهر التي تشكل التربة الخصبة للتطرف والإرهاب لتسميم عقولهم واستغلالهم في ضلاليته وفي حربه الهمجية على إنسانيتنا المشتركة.

سيبقى الأردن متمسكاً بنهجه المستهدف تحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة في محاربة الإرهاب عسكرياً وفكرياً وفي التصدي لضلاليته عبر تقديم الصورة الحقة عن الدين الإسلامي الحنيف وعن قيمه التي تحتفل بالإنسانية وتحتفي بالحياة.

السيد الرئيس تشكل معاهدة منع الانتشار النووي ركيزة أساسية في النظام العالمي لمنع الانتشار وقاعدة صلبة تساهم في تحقيق نزع السلاح النووي وهي كذلك الرافعة الأساسية لجهود حصول الدول على التكنولوجيا النووية واستخدامها للأغراض السلمية وتتطلع المملكة أن يمثل الاجتماع الذي سيعقد في فيينا أيار القادم للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠ نقطة انطلاق جادة تساهم في تنفيذ مخرجات مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ وخطة العمل التي تغطي الركائز الثلاث لمعاهدة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية وعلى إخلاء منطقة الشرق

الأوسط من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل ونأمل أن يتجاوز المؤتمر القادم لمراجعة المعاهدة العقبات التي أدت إلى فشل المؤتمر عام ٢٠١٥.

يعرب الأردن على هذا المنبر الموقر عن أسفه لعدم عقد المؤتمر الخاص لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصالها وبما يتعارض مع قرار مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠ وبما يشكل أيضاً فشلاً في تنفيذ قرار مؤتمر المراجعة والتمهيد للمعاهدة عام ١٩٩٥ إن الاستمرار بعدم تنفيذ القرار الخاص بالشرق الأوسط يزعزع الثقة في نظام عدم الانتشار والتي تم تعزيزها بصعوبة في مؤتمر المراجعة عام ٢٠١٠ وإنه من منطلق مبدأ الأمن للجميع أيضاً فإننا ندعو الدول الـرابعة لقرار ١٩٩٥ إلى مضاعفة جهودها باتجاه تنفيذ القرار وتجاوز حال الإحباط التي تلف المعاهدة نتيجة فشل مؤتمر المراجعة الأخير في التوصل إلى وثيقة ختامية ومن جانب آخر فنحن ندعو الأطراف التي ترفض المشاركة في المؤتمر المؤجل أو تلك المترددة أو التي تريد تجاوز ولاية مؤتمرات المراجعة إلى إعادة تقويم مواقفها والنظر ملياً في النجاحات التي تحققت في تجارب إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية وإسهام تلك التجارب في تجرب الأخطار النووية وتعزيز منظومة عدم الانتشار.

ونؤكد مرة أخرى على أن إيجاد حل ودائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي عبر إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة والمتصلة جغرافياً على التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس الشريف وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة سيحقق الأمن للجميع وسيمنع أي سباق تسلح في المنطقة قد يفاقم من حدة الصراعات ويجعلها أكثر عرضة للفرج.

السيد الرئيس نتطلع للعمل مع جميع الدول الممثلة هنا ومع جميع أعضاء مجتمعنا الدولي الواحد للعمل جميعاً على تحقيق الأمن والسلام لكل شعوب منطقتنا ولكل شعوب العالم نتطلع إلى الاستمرار في التعاون على محارب الإرهاب الذي يشكل خطراً مشتركاً ونتطلع إلى تحقيق تقدم ملموس في جهودنا لتحقيق عالم خال من أسلحة الدمار الشامل وعالم يسوده الأمن والاستقرار والسلام للجميع.

أشكركم على إتاحة هذه الفرصة الثمينة لي للتحدث إليكم أتمنى لكم التوفيق وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر معاليه على بيانه. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني الخاص على تهانیه لي وعلى عبارات المواساة في وفاة السفير فيتالي إيفانوفيتش تشوركين.

سأعلق الجلسة الآن لبضع دقائق لمرافقة معالي الوزير الصفدي إلى خارج القاعة.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالروسية): السيدات والسادة، الزملاء الأعزاء، أود استئناف جلستنا والترحيب بحفاوة بمعالي وزير خارجية هولندا، السيد بيرت كوندرز. شكراً معاليكم على مجيئكم لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. تفضلوا مشكورين.

السيد كوندرز (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أصحاب السعادة، حضرات المندوبين الموقرين، السيدات والسادة، أيها الزملاء الأعزاء، إنه لشرف عظيم أن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح اليوم.

منذ ١١٠ أعوام، اجتمعت قوى كبرى وصغيرة في لاهاي لمناقشة قضايا الحرب والسلام. واعتمدت مجموعة من الاتفاقيات من أجل الحد من النزاعات العسكرية. واحتفل بمؤتمر لاهاي الثاني للسلام، كما أصبح معروفاً، هنا في جنيف الأسبوع الماضي - واسمحوا لي بأن أغتنم هذه المناسبة لأشكر سعادة سفير روسيا على رئاسته وعلى تنظيم هذا الحدث.

اعترف المشاركون في مؤتمر لاهاي بأهمية الحوار والتعاون. وفي عالمنا المعولم، تدعو الحاجة إلى هذا الفهم اليوم مثلما كان حينئذ. انظروا التجارب النووية وغيرها من استفزازات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، واستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، والهجمات الإلكترونية، وتهديد الإرهاب، بل خطر الإرهاب النووي واستخدام القنابل "القدرة".

وهناك انقسامات جغرافية - سياسية كثيرة تعيق جهودنا للتوصل إلى حلول مشتركة، لكن يجب ألا يغيب عن بالنا أنه ما من أحد منا يمكنه أن يتصدى لأخطار اليوم بمفرده. فهي تؤثر على المجتمع الدولي ككل، وعلى هذا المجتمع الدولي أن يتصدى لها معاً. ولا توجد طريقة أخرى.

ولهذا السبب أود أن أكرس ملاحظاتي اليوم لأهمية تعددية الأطراف. إن بلدي يسعى إلى التعاون الدولي على جميع المسائل ذات الاهتمام المشترك ويشجعه. وكان نزع السلاح اهتماماً مشتركاً في عام ١٩٠٧ كما لا يزال كذلك اليوم في عام ٢٠١٧.

وأثبتت تعددية الأطراف - بل ينبغي أن أقول: تعددية الأطراف الفعالة - قيمتها المرة تلو الأخرى. إنها ليست ترف أيام الرخاء. فهي تثبت قيمتها في أيام الشدة. وتعد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار) مثلاً واضحاً على ذلك. ففي الماضي، توقعنا إمكانية وجود عشرات الدول الحائزة أسلحة نووية وأزمات مستمرة؛ وبدلاً من ذلك، لدينا الآن نظام عالمي التطبيق تقريباً، نظام قلص احتمال استخدام الأسلحة النووية، نظام يلزم الدول بنزع السلاح، نظام وضع حداً نهائياً للتهديد بسباق التسلح النووي في أوروبا وغيرها. وتبين معاهدة عدم الانتشار أن تحديد الأسلحة النووية ليس مقارعة خاسرة، أي إن زيادة أمن أحدهم لا تعني نقصان أمن الآخرين. وقد يعني انخفاض عدد الأسلحة النووية المزيد من الأمن للجميع.

لقد استفدنا جميعاً من هذه الخطوات نحو عدم الانتشار ونزع السلاح، وعلينا أن نواصل العمل لتحقيق أهدافنا، بما فيها هدف "عالم بلا أسلحة نووية" الذي يقضي بإزالة جميع الأسلحة النووية في العالم قاطبة.

إننا على أبواب دورة جديدة لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. وتذكر هولندا، بصفتها رئيسة الدورة الأولى للجنة التحضيرية، العقبات الهائلة التي نواجهها: عدم الاتفاق في ٢٠١٥؛ والتوتر والاستقطاب الدوليان؛ والخلافات بشأن التقدم في مجال نزع السلاح.

ويهدف بلدي إلى إحياء العملية وتحريك الأمور مرة أخرى. قد لا يكون لنا جميعاً نفس الاهتمامات، لكننا سنفوز جميعاً إن تحققت أهداف معاهدة عدم الانتشار. وتنتهج الحكومة الهولندية نهجاً جديداً أمل أنه يستند إلى تعددية الأطراف الفعالة. وقد عهدت بهذه المهمة إلى سفيرنا المعني بنزع السلاح، الجالس خلفي مباشرة، هينك كور فان دير كواست.

ونجري حالياً مشاورات مكثفة في جميع أنحاء العالم. ونريد أن نأخذ المناقشات خارج جنيف وفيينا، ونريد أن يُستمع إلى جميع البلدان - كبيرة وصغيرة. وعقدنا في الأسبوع الماضي، بمعية حكومة السنغال، أول اجتماع إقليمي في داكار. وسوف نعقد في الشهر المقبل اجتماعات في جاكارتا وسانتياغو يشارك في تنظيمها كل من حكومة إندونيسيا وحكومة شيلي. إننا نفعل ذلك لأن معاهدة عدم الانتشار تعود بالنفع على جميع الدول، وليس على عدد قليل منها. ونسعى إلى استيعاب المصالح المشتركة على أفضل نحو ممكن. ونريد إحداث زخم جديد يتواصل خلال بقية عملية الاستعراض.

والآن، نعلم جميعاً أن الأمر لن يكون سهلاً. وكنت هناك أيضاً في عام ٢٠١٥ وفي مؤتمرات استعراضية أخرى. وكثيراً ما تكون المفاوضات صعبة وطويلة، ومحبطة للغاية أحياناً. إن الطريق إلى خطة العمل الشاملة المشتركة محفوفة بالأشواك. لكن العمل الشاق يؤدي ثماره. وقد تحققت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أن إيران تفي بالتزاماتها. وأثبت الاتفاق نجاحه، وسنواصل دعم دور الوكالة في مجال التحقق. وندعو جميع الدول إلى الوفاء بالتزاماتها. وإذا حُطت إيران خطوات تتعارض مع التزاماتها، لزم إثارة هذه المسألة مع حكومتها، مباشرة أو عبر القنوات المتعددة الأطراف.

ولحسن الحظ، فإن تعددية الأطراف ليست حكرًا على الدول. ثم إن تحالفات اليوم من أجل نزع السلاح هي أوسع نطاقاً. وتؤدي المنظمات غير الحكومية، مثل المبادرة المتعلقة بالتهديد النووي، عملاً ممتازاً. فهي تساعد على سد الفجوة بين مختلف الفاعلين - واعتقد أن هذا أمر ضروري - وتقديم حلول جديدة. وأتاحت لنا هذه الأشكال الجديدة من التعددية فرصة لقطع مراحل عديدة في حماية المدنيين. انظروا مثلاً دور المنظمات غير الحكومية في إزالة الألغام على سبيل الاستدلال. فهذه المنظمات تضطلع بالعديد من عمليات إزالة الألغام الفعلية؛ وهي أول من أعلن الطموح إلى عالم خال من الألغام بحلول عام ٢٠٢٥، وهو هدف اعتمدته لاحقاً الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا؛ وهي تساعد تلك الدول على أن تصبح خالية من الألغام في غضون ١٠ سنوات من الانضمام إلى الاتفاقية.

وتؤدي ثمارها أيضاً جهودنا المشتركة الرامية إلى إزالة الذخائر العنقودية. فقد اتفق الأطراف، في إطار رئاسة هولندا لاتفاقية الذخائر العنقودية في عام ٢٠١٦، على التخلص من الذخائر العنقودية في جميع أنحاء العالم بحلول عام ٢٠٣٠. وعلى الصعيد المحلي، حظرتنا الاستثمارات في الشركات التي تنتج الذخائر العنقودية أو تبيعها أو توزعها، وسنواصل العمل مع الآخرين لتحقيق هذه الأهداف ومساعدة البلدان المتضررة من هذه الأسلحة المدمرة.

السيدات والسادة، لقد رأينا ما يمكن أن نحققه من خلال العمل معاً، لكنني لا أريد أن أرسم صورة وردية أكثر من اللازم. فالكثير من العمل لا يزال ينتظرنا. وستُختبر إرادتنا وقدرتنا على التصدي للتهديدات المشتركة. ولكن هناك طرقاً عدة يمكن أن نوطد بها الأمن الدولي.

أولاً، في ميدان نزع السلاح النووي، سيستفيد عملنا من عملية استُهلكت هذا الأسبوع لإحراز تقدم بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونحن فخورون بأن نكون شريكاً في هذا المسعى الذي يدوم سنتين بمعية ألمانيا وكندا. وسيحدّ التوقف عن إنتاج المواد الانشطارية لصنع أسلحة نووية من الترسانات النووية ويساعد على منع سباق التسلح النووي. وهذه خطوة كبيرة في اتجاه نزع السلاح النووي. ومرة أخرى، هذا ليس أمراً يمكن لدولة واحدة، بل حتى

بضع دول، أن تحققه بمفردها. ونحن بحاجة إلى مساهمة جميع أصحاب المصلحة ودعمهم، وهذا هو السبب في أن هذه العملية سوف تشمل التفاعل مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونتطلع إلى نقل مساهمات الخبراء كي يمحّص مؤتمر نزع السلاح النظر فيها.

وسيشهد هذا العام بدء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر الأسلحة النووية. وقد اختارت هولندا أن تشارك مشاركة بناءة بروح من الانفتاح ودون سداجة. وسندرس كيف يمكن للحظر أن يسهم في نزع السلاح النووي وإلى أي مدى. وستكون تعددية الأطراف أساس جهودنا هنا أيضاً. وينبغي أن يكون الغرض من الحظر توطيد الأمن الدولي، ومن ثم أمننا الوطني، لكن تحقيق هذا الهدف يستوجب أن يكمل الحظر هيكلية تعددية الأطراف القائمة لا أن يضعفها. ويجب ألا يكتف الانقسامات بين الدول وأن يشمل الحائزين أسلحة نووية.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، نحتاج إلى تعددية الأطراف إذا أردنا التغلب على التحديات العالمية الكثيرة التي تعترضنا، مثل التطورات التكنولوجية في منظومات الأسلحة وتجارة الأسلحة. وسيجتمع فريق من الخبراء الحكوميين لمناقشة منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. ومع أن هذه الأسلحة غير موجودة حتى الآن، فإننا نعتقد اعتقاداً جازماً بأننا بحاجة إلى أداء دور طليعي رائد. وسيكون الفريق بمثابة منتدى متعدد الأطراف للتوصل إلى تفاهات. فقد عملت هولندا جاهدة خلال السنوات القليلة الماضية على إنشاء هذا الفريق وستشارك بمهمة في أعماله. وغالباً ما يبدأ نجاح تعدد الأطراف بمبادرات يتخذها عدد قليل من الدول. وأشجع جميع الدول على إظهار هذه الريادة للمساعدة على التقدم في جدول أعمال نزع السلاح الأوسع نطاقاً.

وتؤثر علينا جميعاً تجارة الأسلحة. وبعد التدخل في اليمن، شددت هولندا أكثر سياستها الصارمة لمراقبة الصادرات. ولا تمنح أي تراخيص تصدير ما لم تكن متيقنة من أن السلع لا يمكن استخدامها بطرق تنتهك حقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني في اليمن ومن أنها لن تُستخدم في ذلك. وقد شهدنا الآثار المدمرة للاتجار غير المشروع بالأسلحة من منطقة الساحل إلى قلب أوروبا. فالأسلحة فتاكة أيّاً كان مصدرها أو مكان استخدامها. وانعدام الأمن الناجم عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة لا يتوقف عند حدودنا، وكذلك ينبغي أن تكون جهودنا لمكافحة. من هنا الأمر الحاسم الذي يكتسيه التنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة وعالميتها.

وتحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا في حيرة من أمره. وعدم تبصّر بعضنا في قدرات بعض يسبب انعدام الثقة. وتبرهن الأزمات دون الإقليمية - مثل الوضع في أوكرانيا - على الحاجة إلى استعادة الثقة وتدعيم الرقابة على الأسلحة التقليدية. ومرة أخرى، نرى هنا أهمية تعددية الأطراف. ومن خلال منتديات مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يمكن للشركاء من المنطقة الأوروبية الآسيوية والشركاء عبر المحيط الأطلسي أن يعملوا معاً لمعالجة هذه المسائل الملحة.

السيدات والسادة، كانت تلك مجرد أمثلة قليلة على أسباب احتياجنا إلى نهج متعددة الأطراف للتعاطي مع التحديات العالمية. إن فوائد التعددية الفعالة واضحة. والمراحل الهامة التي قطعناها في مجال عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح قطعناها معاً. ويقع التعاون الدولي في صميم التقدم الذي أحرزناه، وهو ضروري لأمننا الوطني والدولي.

وقد حققنا نجاحاً كبيراً من خلال تعددية الأطراف. وقد ضربت أمثلة قليلة - معاهدة عدم الانتشار، وخطة العمل الشاملة المشتركة، والجهود الدولية المتعلقة بالذخائر العنقودية والألغام الأرضية - لكن هناك الكثير منها.

وما زلنا نواجه تحديات ضخمة تجعلها التوترات الجغرافية - السياسية المتعاضمة أكثر صعوبة. ولا يمكننا أن ندع ذلك يمنعنا من تحقيق أهدافنا المشتركة. فأمننا يتوقف على ذلك. قد لا نتفق دائماً على كل جزئية، بل حتى على بعض القضايا الأعم، لكن خطوط الاتصال يجب أن تظل مفتوحة. ويجب أن نسعى إلى التواصل والعمل معاً.

السيد الرئيس، السيدات والسادة، بين أيدينا عمل كثير. ففي عام ٢٠١٧، كما في عام ١٩٠٧، بلدي على أهبة الاستعداد للعمل مع الآخرين لتحقيق هدف إيجاد عالم أكثر سلامة وأمناً.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر معاليه على بيانه وأنا ممتن له على تهاديه لي.

سأعلق الجلسة الآن لبضع دقائق لمرافقة معالي الوزير السيد كوندرز إلى خارج القاعة.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالروسية): استؤنفت الجلسة. هل من بينكم من يرغب في تناول الكلمة؟

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.